

Distr.: General
2 May 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، يشرفني أن أحيل إليكم التقرير الخامس والخمسين عن تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، الذي يغطي الفترة الممتدة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، والذي تلقيته من الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً عرض هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق

رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدّم إليه التقارير الواردة من الممثل السامي عن تنفيذ الاتفاق، وفقاً للمرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن المعقود يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أُحيل إليكم طيه التقرير الخامس والخمسين للممثل السامي عن تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. وأرجو ممتناً تعميم هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن للنظر فيه.

وهذا هو تقريرني الدوري الحادي والعشرون الذي أُقدّمه إلى الأمين العام منذ أن تولّيت منصب الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

وإن احتجتم أو احتاج أي عضو من أعضاء مجلس الأمن إلى أي معلومات إضافية علاوةً على ما يرد في التقرير المرفق، أو إذا كانت لديكم أي أسئلة بشأن مضمينه، سيكون من دواعي سروري أن أوافيكم بتلك المعلومات.

(توقيع) فالنتين إنزكو

التقرير الخامس والخمسون للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وفي البداية، أود أن أشير بأسى وأسف إلى وفاة أحد أسلافي في شهر كانون الأول/ديسمبر الذي تولى منصب الممثل السامي، وهو اللورد بادي أشداون. فقد أشرف اللورد أشداون على إحداث تغييرات هامة في البوسنة والهرسك، ساهمت في تحقيق الاستقرار في البلاد، وهو ما جعلها تسير بثبات على درب الاندماج مع الاتحاد الأوروبي. لكن ما زال هناك من العمل ما يتعين القيام به لضمان تنفيذ الاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك تنفيذاً تاماً.

وبما أن الانتخابات العامة لعام ٢٠١٨ في البوسنة والهرسك قد جرت قبيل تقديم تقريرتي السابق، فإن الأشهر الستة الأخيرة أنفقت إلى حد كبير في تشكيل السلطات بعد الانتخابات في البلاد. ولم يتم بعد تعيين مجلس وزراء البوسنة والهرسك على مستوى الدولة، وحكومة كيان الاتحاد، وأربع من حكومات الكانتونات العشر. وقد عيّنت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا حكومة كيان جديدة لجمهورية صربسكا بسرعة قبل نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر، وكذلك فعلت جمعية كانتون سرايفو، حيث تقود الحكومة الجديدة مجموعة من الأحزاب ذات التوجه الوطني.

والتأخير الحاصل في تشكيل مجلس وزراء الدولة وحكومة الاتحاد نابع من الخلافات بين أكبر الأحزاب العرقية على الإصلاحات الانتخابية الضرورية وتطلعات البوسنة والهرسك في ما يتعلق بمنظمة حلف شمال الأطلسي، وكذلك من شؤون سياسية داخلية بين الأحزاب في الاتحاد. ومن ناحية إيجابية، يبدو أن المناقشات الملموسة بين الأحزاب بشأن الحكومة على مستوى الدولة قد تقدمت بشكل جيد، وأن المجتمع الدولي يتوقع تشكيل مجلس وزراء جديد في أسرع وقت ممكن، يركز على وضع خطة إصلاحات استشرافية.

وظل قادة البوسنة والهرسك ملتزمين بتطلعات البلد في الاندماج مع الاتحاد الأوروبي. ففي شباط/فبراير، انتهى مجلس وزراء البوسنة والهرسك (بتفويض فني) من إعداد الردود الرسمية على ٦٥٥ سؤالاً على سبيل المتابعة بخصوص استبيان المفوضية الأوروبية. وسلّم رئيس هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، ميلوراد دوديك (تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين)، شخصياً تلك الردود في بروكسل في آذار/مارس. وأعلنت المفوضية الأوروبية عن احتمال إصدار رأي لها قبل شهر أيار/مايو.

وأثار انتخاب زيلكو كومسيتش، زعيم الحزب الوطني/غير العرقي الجبهة الديمقراطية، بصفته العضو الكرواتي في رئاسة البوسنة والهرسك، رد فعل عنيف من الحزب السياسي الكرواتي الرئيسي، الاتحاد الديمقراطي الكرواتي، الذي يشير مسؤولوه باستمرار إلى كومسيتش كممثل "غير شرعي" للشعب الكرواتي. وفي كانون الأول/ديسمبر، اعتمد البرلمان الكرواتي إعلاناً انتقد فيه انتخاب كومسيتش ودعا إلى إجراء تغييرات دستورية. وفي كانون الثاني/يناير، اعتمدت الجمعية الوطنية الكرواتية للبوسنة والهرسك - وهي منظمة تنضوي في إطارها الأحزاب الكرواتية - إعلاناً مماثلاً، رفضت فيه للأسف أيضاً بعض الأحكام المتعلقة بالكروات الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وفي آذار/مارس، شددت دائرة الاستئناف التابعة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الحكم الصادر في حق رادوفان كاراديتش، المتهم بارتكاب أعمال إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، ليصل إلى السجن مدى الحياة. ومن المؤسف أن الكثيرين في البوسنة والهرسك يواصلون الترويج لروايات تشكك في الحقائق التاريخية المتعلقة بالصراع وإنكار وقوع الإبادة الجماعية في سريرينيتسا، وهو ما أكدته محكمتان دوليتان. وفي هذا السياق، عيّنت جمهورية صربسكا لجناً لإعادة فتح باب تفسير الأحداث التي وقعت في سريرينيتسا وسرايفو في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٥. ولن تأتي هذه اللجان بأي قيمة تاريخية تُذكر أو تُسهم في العدالة والمصالحة إذ أن الأحداث التي وقعت في البوسنة والهرسك موثقة بدقة، بما في ذلك كجزء من الدعاوى القضائية التي أقامتها المحاكم المحلية والدولية ضد مرتكبي جرائم الحرب.

ومن ناحية إيجابية، اتخذ المجلس البلدي لسريرينيتسا بأغلبية ساحقة من ممثلي البوشناق والصرب قراراً يقضي ببناء نصب تذكاري للسلام في سريرينيتسا، وذلك في إشارة إلى التزامهم بإحلال السلام وتحقيق مستقبل أفضل في سريرينيتسا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تشجيع المصالحة التي اشتدت الحاجة إليها بين جميع الطوائف في البوسنة والهرسك.

وفي كانون الثاني/يناير، أعلن أكبر حزب للبوشناق، وهو حزب العمل الديمقراطي، عن عزمه إقامة دعوى أمام المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك للطعن في اسم جمهورية صربسكا. وصرح رئيس حزب العمل الديمقراطي بكر عزت بيغوفيتش بأن حزبه أطلق هذه المبادرة لأن البوشناق والكروات يتعرضون للتمييز في جمهورية صربسكا ورداً على ما وصفه بجهود الحزب الرئيسي في جمهورية صربسكا، تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، ضد البوسنة والهرسك ووحدة أراضيها ومسارها نحو الاندماج مع الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي. ومع أن حزب العمل الديمقراطي لم يمحض بالمبادرة المعلنة حتى غايتها، إلا أنني أشدد على أن دستور البوسنة والهرسك يعترف بأن البوسنة والهرسك تتألف من كيانين، هما الاتحاد وجمهورية صربسكا. وقد أعرب المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام مراراً وتكراراً عن التزامه بالهيكل الأساسي للبوسنة والهرسك كدولة واحدة ذات سيادة تضم هذين الكيانين.

وكما هو متوقع، عطّلت المبادرة المعلنة إجراء مفاوضات سياسية وحدت أيضاً بتحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين وأحزاب صربية أخرى إلى التهديد بالانفصال إذا استمرت المبادرة^(أ). وفي أمور لا علاقة لها بهذه المستجدات، واصل بعض المسؤولين من جمهورية صربسكا تكرار تصريحاتهم التي ينفون فيها عن البوسنة والهرسك صفة الدولة، بينما ينادون بانفصال جمهورية صربسكا والاتحاد مع صربيا، قائلين على سبيل المثال إن جمهورية صربيا ”منفصلة بالفعل“^(ب).

وفي هذا السياق، وفي إطار السلطة المخوّلة لي بموجب المرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام، أؤكد مجدداً أن الكيانين لا يحق لهما الانفصال عن البوسنة والهرسك، وأن الاتفاق الإطاري يكفل سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية والوضع الدستوري الداخلي للكيانين، جمهورية صربسكا والاتحاد.

(أ) ”إذا وصل هذا الأمر إلى المحكمة الدستورية، فقد قلنا ... لقد اجتمعنا جميعاً، حكومة ومعارضة، وقلنا إننا سنتخذ إجراءات لتحديد وضعنا القانوني. ليس هناك أي شك حول ما يعنيه ذلك، فنحن سنتخذ تدابير وسنُجري استفتاء وسننفضل عن البوسنة والهرسك“. (رئيس هيئة رئاسة البوسنة والهرسك/رئيس تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، ميلوراد دوديك، برنامج هيئة الإذاعة والتلفزة الصربية Uptinik، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩)

(ب) ”[الأجانب] يعلمون أن الصرب سينفصلون عن البوسنة والهرسك في أول فرصة تتاح لهم للقيام بذلك دون عنف ولا حرب، وميلوراد دوديك ليس الوحيد الذي يعتقد ذلك، بل غالبية الناس“. (رئيس هيئة رئاسة البوسنة والهرسك/رئيس تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، ميلوراد دوديك، الموقع الشبكي لراديو ساراييفو Radiosarajevo.ba/Srna، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩)

”البوسنة والهرسك ليست المكان الذي سننعم فيه بالحرية، حريتنا لا تتحقق إلا بارتباط جمهورية صربسكا بصربيا، وهذا هو ما نعتقده“. (رئيس هيئة رئاسة البوسنة والهرسك/رئيس تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، ميلوراد دوديك، الموقع الشبكي لراديو ساراييفو Radiosarajevo.ba/Srna، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩)

”لقد انفصلنا بالفعل، كل ما في الأمر أنه لم يُعلن عن ذلك بعد (...). والخيار الأكثر توازناً هو أن يتوحد الصرب في دولة واحدة مزدهرة في صربيا“. (رئيس هيئة رئاسة البوسنة والهرسك/رئيس تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، ميلوراد دوديك، صحيفة *Večernje Novosti*، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩)

أولا - مقدمة

١ - هذا هو تقريرَي الدوري الحادي والعشرون الذي أقدمه إلى الأمين العام للأمم المتحدة منذ أن تولّيتُ منصب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٩. ويتضمن التقرير سرداً للتقدم المحرز في سبيل تحقيق الأهداف الواردة في تقارير سابقة، ويسجل التطورات المستجدة على أرض الواقع، ويدوّن الاستشهادات ذات الصلة بالموضوع، ويعرض تقييماً محايداً أجرته لحالة تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في المجالات الرئيسية التي تدرج ضمن الولاية المنوطة بي. ولقد ركزت على معالجة هذه المجالات بما يتماشى مع مسؤوليتي المتمثلة في دعم الجوانب المدنية للاتفاق الإطاري العام للسلام. وواصلت حتى الآن تشجيع سلطات البوسنة والهرسك على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين اللازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي، الأمر الذي يفترض مسبقاً الامتثال الكامل للاتفاق الإطاري العام للسلام. ومن الضروري الإصرار على أن يظل اهتمام السلطات منصباً على الامتثال الكامل للاتفاق، وإلا فإننا قد نشجّع على المزيد من التراجع عن الإصلاحات التي أُجريت لتنفيذ اتفاق السلام.

٢ - وما زلت أركز على الوفاء بولايتي وفقاً للمرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع. ويؤيد مكنتي أيضاً بشكل تام طموحات البوسنة والهرسك المتعلقة بالاندماج مع الاتحاد الأوروبي، كما يتضح من القرارات التي اتخذتها مؤسسات البوسنة والهرسك.

ثانياً - آخر المستجدات السياسية

ألف - المناخ السياسي العام

٣ - شرع المنتصرون الرئيسيون في الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أي حزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك وتحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، في مناقشات جادة بهدف التوصل إلى اتفاق على إنشاء تحالف على مستوى الدولة في آذار/مارس ٢٠١٩، أي بعد حوالي أربعة أشهر من إعلان نتائج الانتخابات. وكانت الفترة الطويلة التي استغرقتها النقاش حول إمكانية انضمام أي من الأحزاب الوطنية إلى حزب العمل الديمقراطي على مستويي الدولة والاتحاد عقبة كبيرة، لكن يبدو أن الجبهة الديمقراطية الآن على استعداد للقيام بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، أدى الخلاف حول تقديم البوسنة والهرسك برنامجها الوطني السنوي إلى منظمة حلف شمال الأطلسي إلى تأخير الاتفاق. وفي آذار/مارس، أعلن قادة الأحزاب الثلاثة اتفاقهم على مجموعة من ١٠ مبادئ سيتبعها التحالف على مستوى الدولة في الحكم، لكنهم لم يجروا محادثات جادة بغية الخروج من المأزق المتعلق بالبرنامج الوطني السنوي أو بتوزيع الحفائب الوزارية.

٤ - وعلى مستوى الاتحاد، يُعتبر استمرار التحالف بين حزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك نتيجة حتمية، على الرغم من أن هذا قد تأخر لأن حزب العمل الديمقراطي يبحث عن شريك ثالث لتعزيز الدعم البرلماني للتحالف. وفي الاتحاد، قد يتوقف تشكيل السلطات أيضاً على إصرار الاتحاد الديمقراطي الكرواتي على اعتماد تعديلات لقانون الانتخابات في البوسنة والهرسك، تشمل تعديلات لحل ما يعتبره مسألة "التمثيل الشرعي" للشعوب المؤسسة للاتحاد، قبل تعيين حكومة اتحاد جديدة.

٥ - وفي بداية الأمر بعد الانتخابات، حاولت بعض الأحزاب السياسية ذات التوجه الوطني والموجودة ضمن الاتحاد أن تشكل ائتلافاً بدون حزب العمل الديمقراطي ضمن الاتحاد، ونجحت في النهاية في القيام بذلك في كانتون سرايفو. وفي كانتون أوننا - سانا، يقود حزب النشاط الديمقراطي الائتلاف الحاكم، بدون حزب العمل الديمقراطي أيضاً. وفي حكومات الكانتونات الأربعة المتبقية التي تم تشكيلها، يهيمن حزب العمل الديمقراطي أو الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك على التحالفات. ولا تزال أربعة كانتونات إضافية دون حكومات معينة حديثاً.

٦ - وفي جمهورية صربسكا، حافظ تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، باعتباره الحزب الذي يتمتع بأكبر دعم انتخابي، على ائتلاف حاكم مع التحالف الشعبي الديمقراطي والحزب الاشتراكي لجمهورية صربسكا. وعقب الانتخابات، انهار ائتلاف أحزاب المعارضة في جمهورية صربسكا، المسمى "التحالف من أجل النصر"، حيث انضمت الحركة الشعبية الديمقراطية إلى الائتلاف الحاكم وواجه الحزب الديمقراطي الصربي انشقاقات عديدة للأعضاء الذين يدعمون الائتلاف الحاكم.

٧ - وانتهت فجأة في كانون الأول/ديسمبر المظاهرات التي كانت قد اندلعت في أوائل عام ٢٠١٨ في بانيا لوكا احتجاجاً على ما زعم النشطاء بأنه تستر من قبل السلطات على وفاة مربية لطالب شاب في آذار/مارس ٢٠١٨، عندما أجلت شرطة جمهورية صربسكا المحتجين قسراً من ميدان المدينة الرئيسي. ووصفت سلطات جمهورية صربيا المتظاهرين بأنهم "إرهابيون" يحاولون الانقلاب. ويأتي هذا التطور في الوقت الذي تدرس فيه سلطات جمهورية صربسكا إدخال تغييرات تشريعية جديدة، ثمة بسببها مخاوف بشأن الوفاء بالمعايير الدولية الهامة لحقوق الإنسان مثل حرية التجمع.

٨ - وفي وقت كتابة هذا التقرير، يتابع المجتمع الدولي أيضاً التغييرات المزمع إدخالها على قانون الشرطة والشؤون الداخلية الذي ينص ضمن أمور أخرى على إنشاء قوات شرطة احتياطية في جمهورية صربسكا. وأدت تحركات سلطات جمهورية صربسكا نحو إنشاء شرطة احتياطية إلى صدور تصريحات شديدة اللهجة من عدد من الأحزاب الاتحادية قالت فيها إن الاتحاد سينظر في الرد عليها بمبادرة مماثلة. وإلى جانب الإعلان بأن جمهورية صربيا ستجزم عدم احترام قرارات السلطات السياسية لجمهورية صربيا وتعيد تجريم التشهير، يبدو أن الجهود موجهة نحو السيطرة على أنشطة المواطنين، مما يضر أحياناً بحقوقهم الديمقراطية وحرية التعبير الأساسية.

٩ - وقدم مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في تقريره النهائي عن الانتخابات العامة لعام ٢٠١٨ في البوسنة والهرسك، عدة توصيات هامة لتحسين نزاهة العملية الانتخابية في البوسنة والهرسك. وقد قُدم من قبل العديد من تلك التوصيات بعد دورات الانتخابات السابقة، لكنها ظلت غير منقّدة. ولا بد أن تحسم السلطات في هذه القضايا قبل الانتخابات المقبلة بفترة طويلة، والتي من المتوقع إجراؤها على المستوى المحلي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.

١٠ - ولا يزال عدم الالتزام بسيادة القانون في جميع أنحاء البلاد، وهو الأمر الذي أبرزته في تقاريري السابقة، بما في ذلك تقرير خاص مكرس لهذه المسألة، يمثل مشكلة خطيرة. فالسلطات تواصل على جميع المستويات تجاهل أو رفض القرارات الملزمة الصادرة عن القضاء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تبذل الأحزاب الاتحادية أي جهد لحل المشاكل المستجدة الناجمة عن قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في قضية ليوبيتش أو عن قرار المحكمة بشأن النظام الانتخابي لمدينة موستار، ونتيجة لذلك لم تجر

الانتخابات المحلية في موستار منذ عام ٢٠٠٨. وما زالت جمهورية صربسكا ترفض الالتزام بأحكام المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك ومحكمة البوسنة والهرسك بشأن تسجيل الممتلكات الدفاعية وقرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بشأن عطلة "يوم جمهورية صربسكا" في ٩ كانون الثاني/يناير. وفي حين لا أحد ينازع جمهورية صربسكا يومها، فإنه يجب تنظيمه وفقاً للإطار القانوني ومع احترام سيادة القانون. وفي جلسة عقدتها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في شهر آذار/مارس، أعلن وزير العدل في جمهورية صربسكا عن مناقشات جرت داخل حكومة جمهورية صربسكا لإنشاء مجلس أعلى للقضاء والادعاء العام على مستوى الكيان، وهو ما سيمثل تراجعاً خطيراً عن الإصلاحات القضائية.

١١ - ومن المجالات الأخرى المحددة الأخرى التي أوصلت حث السلطات المحلية على احترام سيادة القانون فيها الالتزام الذي لم تف به بعد عدة كانتونات في الاتحاد، من ضمنها كانتون الهرسك - نريتفا (موستار)، والقاضي بتعديل دساتيرها لمواءمتها مع دستور الكيان وضمان المساواة الكاملة للصرب باعتبارهم أحد الشعوب المؤسسة للاتحاد. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، أصدرت المحكمة الدستورية الاتحادية قراراً جديداً يلزم ثلاثة كانتونات بتعديل دساتيرها وفقاً لذلك، وهو ما لم يفعله أي منها.

١٢ - وبالإضافة إلى مسألة قرارات المحاكم التي لم تنفذ، تواجه البوسنة والهرسك أيضاً مشكلة تتعلق بخيبة أمل موهلة لدى عامة الناس في عدم قدرة نظام العدالة الجنائية في ما يبدو على التصدي للفساد ومواجهة الجريمة المنظمة. وقد انعكس هذا في حالتين، إحداهما في بانيا لوكا والأخرى في سراييفو، لشابين قُتلا في ظروف مريبة، يزعم النشطاء أن السلطات ستّرت عليها. وخلال زيارته للبوسنة والهرسك في شهر آذار/مارس، التقى مفوض الاتحاد الأوروبي المعني بسياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع، يوهانس هان، بوالدي الشابين، وهما دافيد دراغتشفيتش ودجيان ميميتش. وهاتان الحالتان هما دليل على خيبة الأمل العميقة للعديد من المواطنين في حالة سيادة القانون في جميع أنحاء البوسنة والهرسك.

تشكيل مجلس شعوب الاتحاد بعد الانتخابات العامة

١٣ - كما ورد سابقاً، فإن عدم وجود أحكام في قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك تنظّم انتخاب المندوبين في مجلس شعوب الاتحاد يهدّد بتعقيد عملية تشكيل الحكومة بعد الانتخابات. وبما أن البرلمان المعنية فشلت في معالجة هذه المشكلة، فقد تدخلت اللجنة المركزية للانتخابات في البوسنة والهرسك في كانون الأول/ديسمبر، فاعتمدت كحل مؤقتاً أمراً توجيهياً بشأن الكيفية التي ينبغي بها لمجالس الكانتونات أن تبادر إلى انتخاب مندوبيها في مجلس شعوب الاتحاد. وتضمن هذا الأمر التوجيهي أيضاً إجراء لضمان شغل جميع المقاعد المخصصة في التجمع الصربي في المجلس، وهو ما يعالج مشكلة طويلة الأمد. واستشرافاً للمستقبل، هناك حاجة إلى حل هذه القضايا بشكل دائم من خلال اعتماد التغييرات التشريعية المناسبة.

١٤ - وفي حين أن اللجنة المركزية للانتخابات اعترفت في أمرها التوجيهي بإمكانية تطبيق دستور الاتحاد تطبيقاً مباشراً في ما يتعلق بضرورة تمثيل جميع الشعوب المؤسسة للاتحاد في كل كانتون عندما يكون ذلك ممكناً^(١)، اعتقد العديد من الفاعلين السياسيين أنها تجاهلت حكماً آخر من أحكام دستور الاتحاد المتعلقة بالتعداد، مما حدا ببعض إلى تقديم طعون قانونية. وفي أعقاب رفض المحكمة الدستورية

(١) لم تتخذ المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك قراراً بعد بشأن طعن قانوني في هذا البند تقدّمت به رئيسة مجلس نواب البوسنة والهرسك آنذاك، بوريانا كريشتو (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك) في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

للبوسنة والهرسك، في ٣١ كانون الثاني/يناير، طلباً تقدم به ممثلو حزب العمل الديمقراطي في مجلس النواب الاتحادي، صادقت اللجنة المركزية للانتخابات في البوسنة والهرسك يوم ١٧ شباط/فبراير على نتائج الانتخابات غير المباشرة للمندوبين في مجلس شعوب الاتحاد، لحصولهم على ٥٥ مقعداً من أصل ٥٨ مقعداً، مما يترك ثلاثة مقاعد متبقية لشغلها في التجمع الصربي. وفي ٥ آذار/مارس، وعملاً بقرارها الصادر في ٢٧ شباط/فبراير بشأن المعايير والإجراءات المعتمدة لتوزيع الولايات الناقصة في مجلس النواب الاتحادي، خصصت اللجنة المركزية للانتخابات الولايات الثلاث الناقصة في التجمع الصربي.

باء - القرارات التي اتخذها الممثل السامي خلال الفترة المشمولة بالتقرير

١٥ - على الرغم من التحديات المتكررة التي واجهت سيادة القانون والاتفاق الإطاري العام للسلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإنني لا زلت ممتنعاً عن استخدام سلطاتي التنفيذية وفقاً لسياسة المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام التي تؤكد على "تولي السلطات المحلية زمام الأمور" بدلا من اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي.

جيم - خمسة أهداف وشرطان لإغلاق مكتب الممثل السامي

التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف المنشودة

١٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تُحرز سلطات البوسنة والهرسك إلا تقدماً محدوداً نحو الوفاء بمتطلبات برنامج الأهداف الخمسة والشرطين الذي وضعه المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام باعتباره أمراً ضرورياً لإغلاق مكتب الممثل السامي.

ممتلكات الدولة والممتلكات الدفاعية

١٧ - لا يزال مكثي يدعو إلى اعتماد تشريع شامل على مستوى الدولة يستند بالكامل إلى مبادئ قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك لعام ٢٠١٢ باعتباره الحل الوحيد المقبول والمستدام لقضايا ممتلكات الدولة والممتلكات الدفاعية. ويواصل مكتب الممثل السامي أيضاً بذل الجهود لرصد اعتماد وتنفيذ القوانين والقرارات المتعلقة بالممتلكات ذات الصلة والهادفة إلى حماية مصالح دولة البوسنة والهرسك قبل سن التشريعات المناسبة. ويشير هذا أيضاً إلى تنفيذ القانون المتعلق بفرض حظر مؤقت على التصرف في ممتلكات دولة البوسنة والهرسك، والمعروف أكثر باسم حظر التصرف في ممتلكات الدولة، والذي يشكل انتهاكاً خطيراً لسيادة القانون وقد يسفر عن العديد من التعقيدات القانونية والعملية والمالية بالنسبة لجميع الأطراف المعنية.

١٨ - وعلى الرغم من أن شرط تسجيل الممتلكات العسكرية المحتملة الموجودة في كلا الكيانين هو شرط لازم لمشاركة البوسنة والهرسك في خطة العمل المتعلقة بالعضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي، إلا أنه في المقام الأول هو مسألة تتعلق بسيادة القانون منفصلة عن سياق هذه المنظمة. وهذا الشرط نابع من القرارات النهائية والملزمة الصادرة عن محكمة البوسنة والهرسك والمحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، واتفاق الخلافة، وقانون الدفاع للبوسنة والهرسك، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن هيئة رئاسة البوسنة والهرسك.

١٩ - ويمثل الرفض المستمر من جانب سلطات جمهورية صربسكا المختصة وكبار المسؤولين في جمهورية صربسكا لتنفيذ هذه القرارات الملزمة قانوناً تحدياً خطيراً لسيادة القانون. فمنذ ما يقرب من ثلاث سنوات، على سبيل المثال، وإدارة جمهورية صربسكا للشؤون الجيوديسية والقانونية ذات الصلة بالملكيات تفشل في تنفيذ قرار نهائي لمحكمة البوسنة والهرسك في قضية موقع الدفاع المحتمل في هان بيبسك وتسجيل تلك الملكيات تحت ملكية دولة البوسنة والهرسك.

الاستدامة المالية

٢٠ - عملاً بولايته، بما فيها مسؤوليات التنسيق المنوطة بي، واصل مكتب الممثل السامي متابعة وتحليل التطورات والإجراءات التشريعية المتعلقة بالاستدامة المالية في البوسنة والهرسك، وإعداد التقارير عنها. وتكتسي الاستدامة المالية، التي تُفهم على أنها قدرة الحكومة على الحفاظ على مستويات موثوقة من الإيرادات وعلى تأدية التزاماتها على المدى الطويل، أهمية حاسمة لأداء وظائفها على جميع المستويات. وتضمنت أنشطة المكتب في هذا المجال الرصد وتقديم التقارير إلى المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام بشأن أنشطة مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة في البوسنة والهرسك، حيث يشكل المكتب الممثل الوحيد للمجتمع الدولي، والمجلس المالي للبوسنة والهرسك.

٢١ - وقد ظل جزء ميزانية الدولة المخصص لمؤسسات البوسنة والهرسك (خلافاً لخدمة الديون) مجمّداً على نفس المستوى منذ عام ٢٠١٢. وفي حين أن هذا قد سمح حتى الآن لمؤسسات الدولة بأداء أعمالها الأساسية، إلا أنني قلق على قدرة السلطات الدولية على مواجهة تحديات البلد، بما في ذلك التصدي لحالات الطوارئ والوفاء بالالتزامات الدولية وتلبية الشروط اللازمة للاندماج مع الاتحاد الأوروبي، دون أن تكون قادرة على رصد ميزانية لسد احتياجاتها.

٢٢ - ومع أن المجلس المالي للبوسنة والهرسك لم يعقد أي جلسات في الفترة المشمولة بالتقرير، فإن مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة عقد خمس جلسات، توقفت منها واحدة (في ٥ كانون الأول/ديسمبر) بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني. ولم تُظهر الجلسات اللاحقة حدوث أي تغيير جوهري في تُهج الكيانين لتسوية الديون المتبادلة غير المسددة الناشئة عن مخصصات الإيرادات الضريبية غير المباشرة على مدار السنوات السبع الماضية. وواصل الكيانان منازعاتهما على معاملات تخصيص الإيرادات، التي لم يتم تعديلها منذ الربع الثاني من عام ٢٠١٧. ويؤدي عدم ضبط المعاملات وتسوية الديون بما يتماشى مع لوائح مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة إلى ديون بين الكيانين، ويقوض الثقة ويوفر ذريعة للتحديات التي يواجهها نظام الضرائب غير المباشرة وهيكله المؤسسي. ويشكل نظام الضرائب غير المباشرة الحالي العمود الفقري للاستقرار المالي في البوسنة والهرسك وهو ضروري لتشغيل مؤسسات الحكم على جميع المستويات في البلاد.

٢٣ - والتحديات التي يواجهها نظام الضرائب غير المباشرة وهيكله المؤسسي نابعة أيضاً من استمرار انعدام الثقة داخل مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة وما يُصوّر أنه إساءة لاستخدامه خدمةً لمصالح الأحزاب السياسية. وكان آخر دليل على ذلك هو الجلسة التي عقدها مجلس الإدارة يوم ٢٧ آذار/مارس، حيث ناقش التهم الجنائية التي قدمها رئيس وزراء الاتحاد (حزب العمل الديمقراطي) ضد وزيراً مالية الدولة والاتحاد (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك) بسبب الأضرار المالية المزعومة للاتحاد بسبب

دعمهم في تموز/يوليه ٢٠١٨ للحصول على حصة مؤقتة من إيرادات رسوم الطرق المراد تخصيصها لبناء الطرق والطرق السريعة. وقد اعتمد المجلس رأياً يرفض فيه تلك الادعاءات.

مقاطعة برتشكو

٢٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذل نائبي الرئيسيين الجديد والمشرف على مقاطعة برتشكو، مايكل سكانلان، الجهود لتحفيز قيادة المقاطعة على إحراز تقدم في الإصلاحات الرامية إلى تعزيز استقرار المؤسسات وكفاءتها ومساءلتها، وتدعيم سيادة القانون، وإيجاد الفرص الاقتصادية وتحسين رفاهية المواطنين.

٢٥ - وفي شهر آذار/مارس، بدأت المديرية المالية لمقاطعة برتشكو عملية الضبط المالي بما يتماشى مع قانون النظم المالية لعام ٢٠١٦، الذي تم إعداده بمساعدة خبراء من مكتب الممثل السامي. وسيساعد بدء العمل بسجلات النقد المالي على زيادة دمج المقاطعة في النظام القانوني للبوسنة والهرسك وتمكين مؤسساتها من مكافحة الاقتصاد غير الرسمي وتوليد الإيرادات. ومقاطعة برتشكو حتى الآن هي المكان الوحيد في البوسنة والهرسك الذي يقع خارج نظام الضبط المالي، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على جهود البلاد لتجنب التهرب الضريبي.

٢٦ - وفي شهر آذار/مارس أيضاً، اعتمد مجلس مقاطعة برتشكو اتفاق القروض المعلق منذ فترة طويلة لتحديث ميناء برتشكو، مما يفتح باب التمويل أمام المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والاتحاد الأوروبي لهذا الاستثمار في البنية التحتية. ومن المتوقع أن يؤدي تحديث الميناء النهري الوحيد في البوسنة والهرسك إلى فسح المجال لمشاريع البنية التحتية الأخرى ذات الصالح العام في برتشكو والمساهمة في توسيع قطاع الأعمال التجارية.

٢٧ - في أواخر شهر آذار/مارس، وقبل انتهاء فترة التمويل المؤقت، اعتمد مجلس مقاطعة برتشكو ميزانية عام ٢٠١٩، مما يسمح لمؤسسات المقاطعة بمواصلة أداء عملها والوفاء بالتزاماتها تجاه المستفيدين من الميزانية. وفي وقت سابق، أي في ١٨ آذار/مارس، اعتمد المجلس مجموعة من القوانين التي تنظم المرتبات والأجور للعاملين في مؤسسات المقاطعة، ستدخل حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٩. وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تنسيق المرتبات في المقاطعة منذ ١٠ سنوات.

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتهت المديرية المالية لمقاطعة برتشكو، بدعم من مكتب الممثل السامي، من وضع مشروع قانون جديد بشأن الميزانية يهدف إلى تحسين الانضباط المالي والشفافية والمسؤولية في الإنفاق. وقدم المشروع لتستعرضه المؤسسات المعنية في أوائل شهر نيسان/أبريل، قبل أن تنظر فيه السلطات التنفيذية والتشريعية، ومن المتوقع اعتماده بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

ترسيخ سيادة القانون

قانون البوسنة والهرسك المتعلق بالأجانب وقانون البوسنة والهرسك المتعلق باللجوء

٢٩ - يواصل مكنتي تقديم الدعم والمساعدة إلى سلطات البوسنة والهرسك في سبيل تنفيذ قانون البوسنة والهرسك المتعلق بالأجانب لعام ٢٠١٥ وقانون البوسنة والهرسك المتعلق باللجوء لعام ٢٠١٦.

جهود مكافحة الفساد

٣٠ - لم ينفذ بعد القانون الاتحادي الصادر في عام ٢٠١٤ بخصوص إنشاء إدارة خاصة للمدّعين العامين والمحاكم للتعامل مع قضايا مكافحة الفساد والجريمة المنظّمة.

٣١ - وعملاً بتوصيات الهيئات الدولية المعنية، اعتمد المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام في البوسنة والهرسك في الفترة السابقة قواعد تقتضي التصريح بما يملكه القضاة والمدعون العامون من أصول. ومع ذلك، وفي ٥ آذار/مارس، حظرت وكالة حماية البيانات الشخصية في البوسنة والهرسك على المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام معالجة البيانات الشخصية للقضاة والمدعين العامين، وذلك بناء على طلب من رابطة قضاة محكمة البوسنة والهرسك. وأعلن المجلس أنه سيطلع في هذا القرار.

قضايا جرائم الحرب

٣٢ - في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، برأت هيئة الاستئناف بمحكمة البوسنة والهرسك ناصر أوريتش، قائد قوات جيش جمهورية البوسنة والهرسك السابق في سربرينيتسا، الذي برأته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بحكم نهائي ومثلزم في عام ٢٠٠٨، وزميله في جيش جمهورية البوسنة والهرسك صباح الدين مهييتش، من تهمة ارتكاب جرائم حرب في حق بعض أسرى الحرب.

٣٣ - وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٩، أكدت دائرة الاستئناف في الآلية الدولية لتصنيف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين حكم الإدانة الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية عام ٢٠١٦ في حق رادوفان كاراديتش، العضو المؤسس للحزب الديمقراطي الصربي الذي عمل كأول رئيس لجمهورية صربسكا والقائد الأعلى للقوات المسلحة لجمهورية صربسكا، بتهمة الإبادة الجماعية والاضطهاد والإبادة والقتل العمد والترحيل وغير ذلك من الأعمال اللاإنسانية (النقل القسري) باعتبارها جرائم ضد الإنسانية، وكذلك القتل العمد والإرهاب والهجمات غير القانونية على المدنيين واحتجاز الرهائن باعتبارها انتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها في ما يتعلق بمشاركة في العمل الإجرامي المشترك الشامل، والعمل الإجرامي المشترك في سرايفو، والعمل الإجرامي المشترك في سربرينيتسا، والعمل الإجرامي المشترك لاحتجاز الرهائن. وشددت الآلية الدولية الحكم الصادر في عام ٢٠١٦ بالسجن ٤٠ سنة ليصل إلى السجن مدى الحياة.

٣٤ - وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٩، أكدت دائرة الاستئناف بمحكمة البوسنة والهرسك تبرئة ميله بوليتش، قائد كتبية مجلس الدفاع الكرواتي السابق، من تهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في موستار في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤. وبرت محكمة البوسنة والهرسك بوليتش في أيار/مايو ٢٠١٨ لكن المدعي العام في البوسنة والهرسك استأنف الحكم وأمرت دائرة الاستئناف بإعادة المحاكمة. وبتأكيد تبرئة بوليتش، لا يمكن تقديم أي استئناف آخر.

دال - التحديات التي تواجه تطبيق الاتفاق الإطاري العام للسلام

التحديات التي تواجه ترسيخ سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها

٣٥ - كما ذكر سابقاً، تواصل خلال الفترة المشمولة بالتقرير صدور تصريحات تطعن في سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، حيث كان عضو هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، ميلوراد دوديك،

مرة أخرى الأكثر إدلاء بتصريحات من هذا القبيل^(٢). وفي آذار/مارس، عقدت رابطة تُدعى "طائفة الهرسك - البوسنة الكرواتية"، في إشارة إلى الدولة الأولى الانفصالية زمن الحرب، مؤتمراً في موستار، مُدحت خلاله الهرسك - البوسنة في زمن الحرب.

٣٦ - وفي كانون الثاني/يناير، استجاب المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام للنية المعلنة المتمثلة في إمكانية الطعن في اسم أي كيان أمام المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، وكذلك في البيانات التي يهْدِد فيها أصحابها بانفصال أحد الكيانين، والإعلان الذي اعتمده مجلس الشعب الكرواتي في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، والذي رُفضت فيه أحكام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ورداً على هذه التطورات، دعا مجلس تنفيذ اتفاق السلام الأطراف إلى الامتناع عن المزيد من الأعمال والخطب التقسيمية وأكد مجدداً "التزامه بالسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وهيكلها الأساسي كدولة واحدة ذات سيادة تتألف من كيانين وبأنه لن يُعاد رسم خريطة البوسنة والهرسك".

موقف جمهورية صربسكا من الحياد العسكري

٣٧ - كما أُفيد سابقاً، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا قرارها بشأن حماية النظام الدستوري وإعلان الحياد العسكري، الذي سعى الكيان من خلاله إلى إعلان "الحياد العسكري"، على الرغم من الاختصاص الحصري لدولة البوسنة والهرسك في ما يتعلق بالسياسة الخارجية بموجب الدستور ومن أن هيئة رئاسة البوسنة والهرسك وغيرها من المؤسسات قد اتخذت بالفعل قرارات بشأن هذه المسألة. وبما أن السياسة الخارجية والدفاع يدخلان في نطاق اختصاصات الدولة، فإن القرار لم يكن له أثر قانوني. غير أن القرار تم الاحتجاج به الآن كسبب يبرّر رفض جمهورية صربسكا تسجيل ممتلكات دفاعية محتملة في جمهورية صربسكا في ملكية البوسنة والهرسك وتقديم البرنامج الوطني السنوي للبوسنة والهرسك إلى منظمة حلف شمال الأطلسي. ومن الناحية العملية، يجري الاحتجاج به الآن لوقف عمليات بالغة الأهمية، الأمر الذي يمثل تحدياً مباشراً لعدة جوانب أساسية من الاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك، بما في ذلك النظام الدستوري للبوسنة والهرسك وسيادتها.

(٢) "عندما أعلنت كوسوفو استقلالها، قلنا بعد يومين: عندما تنضم كوسوفو إلى الأمم المتحدة ويتم قبولها، نرى أنه من حقنا الانفصال عن جمهوريتنا. وهذا ما ينص عليه قرارنا (...). وهناك أمر آخر، وسأقوله علانية لأول مرة، أعتقد أنه في هذا الصدد، إذا كانت هناك مجموعة مترابطة من هذا القبيل، فإن الكروات لن يفوتوا أيضاً فرصة الانفصال عن البوسنة والهرسك". (رئيس هيئة رئاسة البوسنة والهرسك/رئيس تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، ميلوراد دوديك، برنامج هيئة الإذاعة والتلفزة الصربية Uptinik، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩)

"لكن في الوقت ذاته، لا يمكنني استبعاد حدوث أي تطورات في المستقبل، وحتى إعلان استقلال جمهورية صربسكا، أياً كان السياق. وأعتقد أن هذا أمر منطقي تماماً". (رئيس هيئة رئاسة البوسنة والهرسك/رئيس تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، ميلوراد دوديك، برنامج هيئة الإذاعة والتلفزيون في البوسنة والهرسك "Jedan"، ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩)

"سينتهي كل هذا باستفتاء. الحق الأساسي الذي صممنا على أساسه كل نشاط من أنشطتنا هو حق الشعب في تقرير المصير...". (رئيس هيئة رئاسة البوسنة والهرسك/رئيس تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، ميلوراد دوديك، برنامج ESPRESO INTERVJU NEDELJE، ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩)

"البوسنة والهرسك دولة فاشلة. وهذا أمرٌ واضح للجميع باستثناء الفاعلين الدوليين". (رئيس هيئة رئاسة البوسنة والهرسك/رئيس تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، ميلوراد دوديك، برنامج هيئة الإذاعة والتلفزيون لجمهورية صربسكا، ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩)

الخطاب المتعلق بجرائم الحرب

٣٨ - تواصل شخصيات سياسية كبيرة من جمهورية صربسكا إنكار الإبادة الجماعية المرتكبة في سريرينيتسا، التي أكدتها محكمتان دوليتان^(٣)، والتقليل من أهميتها، ورفض الأحكام والنتائج التي توصلت إليها المحاكم الدولية في قضايا جرائم الحرب^(٤). وإذا وُضع في الاعتبار تقرير حكومة جمهورية صربسكا عن سريرينيتسا الصادر في عام ٢٠٠٤، الذي تضمن إقراراً رسمياً بضلوع قوات الجيش والشرطة في جمهورية صربسكا في الأحداث التي وقعت في سريرينيتسا في تموز/يوليه ١٩٩٥، فإن هذا التراجع يبرز إلى أي مدى تدهورت عملية المصالحة خلال السنوات القليلة الماضية. وبالمثل، وكما ذُكر أعلاه، فإن الجمعية الوطنية الكرواتية في البوسنة والهرسك رفضت أيضاً، في إعلانها الصادر في كانون الثاني/يناير، بعض أحكام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة^(٥).

٣٩ - وما يثير القلق أنه بعد أكثر من عقدين على انتهاء الحرب في البوسنة والهرسك، لم تستطع الشخصيات السياسية الكبيرة وشرائع معينة من المجتمع التعامل مع الماضي ولا يزالون ينكرون الأحكام الصادرة عن المحكمة والآلية الدولية. وهذه المواقف تعيق إلى حد كبير آفاق تحقيق مصالحة دائمة في البلد.

ثالثاً - مؤسسات البوسنة والهرسك على مستوى الدولة

ألف - هيئة رئاسة البوسنة والهرسك

٤٠ - أدى الأعضاء المنتخبون حديثاً في هيئة رئاسة البوسنة والهرسك - ميلوراد دوديك (تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين)، وزيلكو كومسيتش (الجبهة الديمقراطية) وشفيق جعفروفيتش (حزب العمل الديمقراطي) - اليمين الدستورية في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وعلى الرغم من أن الأعضاء يعبرون بصراحة عن خلافاتهم بشأن عدد من المسائل، عقدت هيئة الرئاسة الجديدة جلسة عادية و ١٩ جلسة طارئة، وقد استطاعت الوصول إلى موقف موحد بشأن عدد من المواضيع الهامة.

٤١ - واعتمدت هيئة رئاسة البوسنة والهرسك في كانون الأول/ديسمبر بيانين قويين بشأن الاندماج في الاتحاد الأوروبي وحماية ممتلكات البوسنة والهرسك في كرواتيا. وفي وقت لاحق، أيدت هيئة الرئاسة بالإجماع اتفاقاً بشأن خفض التعريفات الجمركية المتعلقة بخدمة التجوال للهواتف المحمولة في ما بين بلدان

(٣) "لم تُرتكب الإبادة الجماعية، إنكم تعلمون ذلك. بل ارتكبت جريمة خطيرة، تمت المعاقبة عليها بطريقة أدت إلى صدور أحكام قضائية ضد عدد كبير من الجناة - جميعهم تقريباً لم تدافع عنهم [جمهورية صربسكا] - بسبب ذلك، ولكن الذين ارتكبوا جرائم ضد الصرب لم تصدُر في حقهم أحكام. وتلك هي المشكلة". (رئيس هيئة رئاسة البوسنة والهرسك/رئيس تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، ميلوراد دوديك، تلفزيون بانيا لوكا البديل، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩)

(٤) انظر "هل اتخذ كارادجيتش أي قرار بمهاجمة المدنيين في مكان ما؟ لا". (رئيس هيئة رئاسة البوسنة والهرسك/رئيس تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، ميلوراد دوديك، قناة التلفزيون Pink TV، ١٩ آذار/مارس ٢٠١٩)

(٥) "نرفض وصف [المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة] للعمل الإجرامي المشترك الذي تم عزوه ظلماً وبدون أي أساس إلى جمهورية كرواتيا والجمهورية الكرواتية للهرسك - البوسنة ومجلس الدفاع الكرواتي. ومن دواعي الأسف أن هذا الوصف الخيبي يجري استخدامه كمحاولة لتحقيق هدف من أهداف زمن الحرب لجهة واحدة في الحرب في البوسنة والهرسك يتمثل في إسقاط الشعب الكرواتي كموضوع سياسي في البوسنة والهرسك. و[المحكمة] ليست مؤهلة للنظر في قضية "برليتش وآخرون"، ولا هي مؤهلة على الإطلاق، كما قررت ذلك في عام ٢٠٠٧، للبت في المسائل المتصلة بمسؤولية الدول، لأن لديها اختصاص قضائي جنائي لا يسري نطاقه إلا على الأفراد". (إعلان مجلس الشعب الكرواتي، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩)

غربي البلقان، وطلب تقديم تقارير عن أعمال عدائية محتملة لوكالات استخبارات أجنبية شارك فيها مواطنون من البوسنة والهرسك، وطلب إلى كرواتيا أن تعيّر موقعاً للنفايات النووية من المقرر استحداثه بالقرب من الحدود مع البوسنة والهرسك.

٤٢ - وفي كانون الثاني/يناير، قام أعضاء هيئة الرئاسة بزيارة جماعية إلى مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل، وأشادوا بالتزام الاتحاد الأوروبي تجاه البوسنة والهرسك، وأعربوا عن الأمل في أن تحصل البوسنة والهرسك في عام ٢٠١٩ على وضع البلد المرشح للانضمام. وسافر السيد دوديك إلى بروكسل مرة أخرى في آذار/مارس لتقديم ردود المتابعة للبوسنة والهرسك على استبيان المفوضية الأوروبية، ودعا المفوضية إلى إصدار رأي يقرب البوسنة والهرسك من وضع البلد المرشح. وزار أعضاء هيئة الرئاسة أيضاً بشكل فردي صربيا والاتحاد الروسي وشمال مقدونيا.

٤٣ - وعلى الرغم من أن جميع الأعضاء يؤيدون مسار البوسنة والهرسك للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فإن العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي لا تزال مسألة خلافية. ويصر عضوا هيئة الرئاسة السيدان جعفروفيتش وكومسيتش على أن كل القرارات ذات الصلة التي سبق اعتمادها والتي تتضمن الموافقة على تطلعات البوسنة والهرسك إلى الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي يجب احترامها، فيما يعارض السيد دوديك انضمام البوسنة والهرسك إلى عضوية الحلف، مشيراً إلى إعلان الجمعية العامة لجمهورية صربسكا الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بشأن "الحياض العسكري" لذلك الكيان، ورابطاً موقف جمهورية صربسكا بالحياض الذي أعلن عنه بلد صربيا الجار.

٤٤ - ومنذ خطاب تنصيبه فصاعداً، ما فتى السيد دوديك، الذي يرأس هيئة الرئاسة في الأشهر الثمانية الأولى، يصب تركيزه على مصالح جمهورية صربسكا، بينما ينادي جعفروفيتش وكومسيتش بتعزيز قدرات دولة البوسنة والهرسك.

باء - مجلس وزراء البوسنة والهرسك

٤٥ - في غياب مجلس وزراء جديد للبوسنة والهرسك، واصل مجلس الوزراء الذي أنيطت به الولاية السابقة الاجتماع بصورة منتظمة بموجب تفويض فيني، وعقد ١٤ جلسة عادية وجلستين طارئتين. وواصل مجلس الوزراء التركيز على المسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي، والتصديق على المعاهدات الدولية، والاتصالات السلوكية واللاسلكية، ووثائق مختلفة تنظم عمل مجلس الوزراء، والمسائل المتعلقة بالمهاجرين. واعتمد مجلس الوزراء أربعة نصوص تشريعية، منها مشروع ميزانية الدولة لعام ٢٠١٩. ولم يوافق المجلس على اعتماد البرنامج الوطني السنوي الأول للبلاد، الذي هو الشرط الأول لتفعيل خطة العمل المتعلقة بانضمام البوسنة والهرسك إلى عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي، وذلك بسبب تكرار سحب الموضوع من جداول أعمال الجلسات.

٤٦ - وفي ٢٤ شباط/فبراير، اعتمد مجلس الوزراء ٦٥٥ رد متابعة على استبيان المفوضية الأوروبية، الذي ستقيمها المفوضية في إطار إعداد رأيها بشأن طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وكانت أسئلة المتابعة ترمي إلى الحصول على شرح إضافي لبعض من الردود الأولية على الاستبيان التي بلغت ٣٢٤٢ رداً. وقُدمت الأجوبة من خلال آلية التنسيق بشأن المسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك.

٤٧ - واعتمد مجلس الوزراء عدة استراتيجيات وخطط عمل، بما في ذلك الاستراتيجية بشأن أعمال حقوق الملكية الفكرية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، واستراتيجية أنشطة مكافحة الألغام للفترة ٢٠٢٥-٢٠١٨، و خطة العمل للمسائل الجنسانية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، وبرنامج الإصلاحات الاقتصادية حتى عام ٢٠٢١، و خطة عمل مجلس الوزراء لعام ٢٠١٩.

٤٨ - وبسبب عدم اعتماد برلمان البوسنة والهرسك لمشروع ميزانية الدولة لعام ٢٠١٩، واصل مجلس الوزراء اتخاذ قرارات فصلية بشأن التمويل المؤقت لمؤسسات البوسنة والهرسك.

جيم - الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك

٤٩ - في أعقاب الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، تم تشكيل مجلسي الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك اللذين اختارا قيادة برلمانية في الجلستين الافتتاحيتين، لكن لم يعقد أي مجلس منهما جلسات أخرى.

٥٠ - وعقد مجلس نواب البوسنة والهرسك جلسته الافتتاحية في ٦ كانون الأول/ديسمبر، وانتخب فريقه الرئاسي: فانثخت بوريانا كريشتو (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي في البوسنة والهرسك) رئيسة للمجلس، وانتخب دينيس زفيديتش (حزب العمل الديمقراطي) نائباً أولاً للرئيسة، ونيويشا ردمانوفيتش (تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين) نائباً ثانياً لرئيسة المجلس.

٥١ - وأنشأ مجلس شعوب البوسنة والهرسك في جلسته الافتتاحية المعقودة في ٢٨ شباط/فبراير، التجمعات الثلاثة للشعوب المؤسّسة، وانتخب فريقه الرئاسي: فانثخت بكر عزت بيغوفيتش (حزب العمل الديمقراطي) رئيساً للمجلس، و دراغان تشوفيتش (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي في البوسنة والهرسك) نائباً أولاً للرئيس، ونيكولا شبيريتش (تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين) نائباً ثانياً لرئيس المجلس.

رابعا - اتحاد البوسنة والهرسك

٥٢ - لم تُعين بعد حكومة اتحادية جديدة بعد الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وواصلت الحكومة المعينة في السابق القيام بعملها بموجب تفويض في، وعقدت ١٧ جلسة عادية و ١١ جلسة طارئة. وفي كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الحكومة مشروع ميزانية الاتحاد لعام ٢٠١٩ إلى جانب مشروع القانون المتعلق بتنفيذ الميزانية والقانون المتعلق بميزانيات الاتحاد، وأيد مجلس النواب ومجلس الشعوب الاتحاديين هذه التشريعات في ٩ كانون الثاني/يناير و ٢٠ شباط/فبراير، على التوالي.

٥٣ - وعقد مجلس نواب الاتحاد جلسته الافتتاحية وثلاث جلسات عادية، وعقد مجلس شعوب الاتحاد جلسته الافتتاحية وجلسة عادية واحدة.

عدم اكتمال القيادة البرلمانية للاتحاد

٥٤ - في الجلسة الافتتاحية لمجلس نواب الاتحاد المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر، عين النواب إلفير كاراييتش (الحزب الديمقراطي الاجتماعي) رئيساً لمجلس النواب، وهو ما تلاه انسحاب جميع ممثلي حزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك من الجلسة، بدعوى أن شروط تعيين

الرئيس ونائبي الرئيس لم تستوف. وواصل مجلس النواب جلسته الافتتاحية في ٩ كانون الثاني/يناير، ولم يستطع انتخاب نائب رئيس مجلس النواب من صفوف الشعب الكرواتي، بالرغم من أنه اقترح ثلاثة مرشحين.

٥٥ - وفي الجلسة الافتتاحية لمجلس شعوب الاتحاد، عيّن المندوبون رئيس المجلس من صفوف الشعب الكرواتي ونائب رئيس المجلس من شعب البوشناق، ولكنهم رفضوا تعيين المرشح الصربي نائباً للرئيس على النحو الذي اقترحه المندوبون الستة للحزب الديمقراطي الاجتماعي في التجمع الصربي.

عدم إحراز تقدم بشأن إجراء انتخابات محلية في موستار

٥٦ - في الفترة المشمولة بالتقرير، لم تعقد الأحزاب السياسية المسؤولة أي مناقشات من أجل التوصل إلى اتفاق على سن تعديلات على قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك من شأنها أن تنظم الانتخابات المحلية في مدينة موستار، التي لم تشهد إجراء أي انتخابات منذ عام ٢٠٠٨. وإنني أحث الأطراف على بدء محادثات من أجل حل هذه المسألة نهائياً وتمكين مواطني موستار من التمتع بنفس الحق الديمقراطي في انتخاب قادتهم المحليين، مثلهم في ذلك مثل سائر المواطنين في باقي أنحاء البلد.

المركز الدستوري للصرّب في كانتونات الاتحاد

٥٧ - جاء في قرار الممثل السامي الصادر في عام ٢٠٠٢ بسنّ تعديلات على دستور الاتحاد في إطار التنفيذ الأشمل لقرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بشأن تساوي الشعوب المؤسّسة للاتحاد، أن الشعوب المؤسّسة الثلاثة جميعها متساوية في الاتحاد، وأن اللغات الرسمية للاتحاد هي البوسنية والصربية والكرواتية، وأن أحرف الكتابة الرسمية هي الأحرف اللاتينية والسيريلية. وتظل الكانتونات ملزمة بمواءمة دساتيرها مع دستور الاتحاد. وفي عام ٢٠١٨، قررت المحكمة الدستورية الاتحادية أن عدة أحكام في دساتير كانتونات بوسافينا والهرسك - نرينفا وغرب الهرسك غير متوافقة مع دستور الاتحاد في هذا الصدد، وأمرت جمعيات هذه الكانتونات بتعديل دساتيرها وفقاً لذلك، وهو ما لم يتم به أي منها.

٥٨ - وأنا أحث سلطات الكانتونات على تنفيذ حكم المحكمة الدستورية الاتحادية دون مزيد من التأخير من أجل كفالة مركز متساو للصرّب في الاتحاد.

خامسا - جمهورية صربسكا

٥٩ - في أعقاب الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، كانت حكومة جمهورية صربسكا من أوائل الحكومات التي شكّلت في البوسنة والهرسك. ولا يزال تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين يقود الائتلاف الحاكم في جمهورية صربسكا، بالاشتراك مع شركائه من الولاية السابقة، وهم التحالف الشعبي الديمقراطي والحزب الاشتراكي؛ كما انضاف إلى التحالف حزب صربسكا المتحدة والحركة الشعبية الديمقراطية والتحالف الديمقراطي المشكل حديثاً. وعقدت الحكومة الجديدة، بقيادة رئيس الوزراء رادوفان فيشكوفيتش (تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين)، اجتماعات منتظمة. ووفقاً للمعلومات المتاحة، عقدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا ثلاث جلسات عادية وثلاث جلسات استثنائية، حيث اعتمدت ستة قوانين جديدة وثلاث مجموعات من التعديلات على قوانين قائمة.

٦٠ - وقامت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا أيضاً بإعادة تشكيل حكومة الجمهورية، إذ قامت بتوسيع حقيقتين وزاريتين واستحداث حقيقتين جديدتين، بما في ذلك وزارة للتكامل الأوروبي والتعاون الدولي، مع إلغاء وزارة جمهورية صربسكا للنازحين والللاجئين، وإنشاء أمانة جمهورية صربسكا للنازحين والهجرة.

٦١ - واتسمت الفترة بخطابات وإجراءات لسلطات جمهورية صربسكا ترمي إلى الحد من الأنشطة السياسية للمسؤولين المنتخبين والمعينين في مؤسسات البوسنة والهرسك، بطريقة تهدف إلى الحد من قدرتهم على الاضطلاع بصلاحياتهم الدستورية على النحو المحدد بموجب اتفاق دايتون للسلام. ففي تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا مجموعة من الاستنتاجات المعنونة "الموقف الدستوري لجمهورية صربسكا وحماية مصالحها في المؤسسات المشتركة للبوسنة والهرسك"، أمر فيها المسؤولون من جمهورية صربسكا المنتخبون والمعينون في مؤسسات البوسنة والهرسك بالتماس رأي الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بشأن المسائل التي تمم جمهورية صربسكا.

٦٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر، قال ميلوراد دوديك، رئيس هيئة رئاسة البوسنة والهرسك ورئيس تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين إن التغييرات والتعديلات على القانون الجنائي لجمهورية صربسكا ستشمل حكماً بالسجن لمدة ثلاث سنوات أو أكثر لمن يرفض احترام قرارات هيئات جمهورية صربسكا. وأكدت مجدداً رئيسة جمهورية صربسكا جيلكا تسفيانوفيتش (تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين) أنه في اجتماع لاحق مع الائتلاف الحاكم، قام الممثلون بصياغة وثيقة تدعو إلى إدخال تغييرات وتعديلات على التشريعات الجنائية في جمهورية صربسكا التي تنظم مسائل أولئك الذين لا يجتزمون قرارات ومواقف الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بشأن الوضع الدستوري لجمهورية صربسكا ووضعها القانوني واختصاصاتها ومصالحها الحيوية والاستراتيجية. وتدعو الوثيقة أيضاً جميع الأعضاء من جمهورية صربسكا في مجلس وزراء البوسنة والهرسك وغيره من مؤسسات البوسنة والهرسك إلى عدم المشاركة في الأنشطة المؤدية إلى انضمام البوسنة والهرسك إلى منظمة حلف شمال الأطلسي.

٦٣ - ومن شأن الأنظمة الأكثر تقييداً التي تعتمدها حكومة جمهورية صربسكا اعتمادها (مثل فرض القرارات السياسية لمؤسسات جمهورية صربسكا على السياسيين المنتخبين على مستوى الدولة؛ وإعادة تجريم التشهير؛ وفرض قيود على منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام؛ وإدخال تعديلات على قانون السلم والنظام العام)، إذا اعتمدت في شكلها الحالي، أن تحد من الحقوق الديمقراطية للمواطنين في ممارسة حرية التعبير وحرية التجمع، من بين أمور أخرى. وبموجب المرفقين ٤ و ٦ من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، هذه حقوق التزم الأطراف بحمايتها.

حكومة جمهورية صربسكا تعين لجنتي سرايفو وسريبرينيتسا

٦٤ - في ٧ شباط/فبراير، عيّنت حكومة جمهورية صربسكا رئيسي وأعضاء لجنتي التحقيق في الأحداث التي وقعت في سريبرينيتسا وسرايفو في الفترة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥. وبإبلي تعيين اللجنتين طلب الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، الوارد في استنتاجاتها المؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٨، بأن تلغي حكومة جمهورية صربسكا تقريرها عن سريبرينيتسا لعام ٢٠٠٤ (الذي أقرت فيه الحكومة بضلوع قوات الجيش والشرطة في جمهورية صربسكا في الأحداث التي وقعت في سريبرينيتسا في تموز/يوليه ١٩٩٥) وإنشاء لجنتين دوليتين مستقلتين للتحقيق في فترة الحرب كلها في سريبرينيتسا وكذلك في سرايفو. وأعرب

المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام، في بيانه المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، عن أسفه لاستنتاجات الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بشأن تقرير لجنة سريريمنتسا التابعة لحكومة جمهورية صربسكا وأكد من جديد أن الأحداث التي وقعت في سريريمنتسا في الفترة من ١٠ إلى ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٥ وصفتها المحاكم الدولية والوطنية على السواء، على أساس أدلة قاطعة، بأنها إبادة جماعية.

عدم التعاون مع الممثل السامي

٦٥ - لا تزال حكومة جمهورية صربسكا تمنع وصول مكنتي إلى المعلومات والوثائق الرسمية على النحو المطلوب بموجب المادة التاسعة من المرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، الذي يُلزم جميع السلطات في البوسنة والهرسك بالتعاون الكامل مع الممثل السامي. وحتى الآن لم تُحدث النداءات المتكررة التي وجهها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام لتذكير سلطات جمهورية صربسكا بالتزاماتها في هذا الصدد أي أثر. وتتعارض ممارسة حكومة جمهورية صربسكا المتمثلة في عدم تقديم المعلومات والوثائق على النحو الذي طلبه مكتب الممثل السامي مع الادعاءات المتكررة لجمهورية صربسكا بأن الكيان يحترم نص الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

سادسا - الأمن العام وإنفاذ القانون، بما في ذلك إصلاح الاستخبارات

٦٦ - لم تنحسر الممارسة المتبعة منذ أمد بعيد والمتمثلة في التدخل السياسي في أعمال الشرطة بصورة غير سليمة.

٦٧ - ولم تعالج السلطات في كانتون بوسافينا التابع للاتحاد بعد التغييرات الضارة المدخلة على التشريعات المتعلقة بالشرطة، بما في ذلك إعادة إدراج حكم محذوف على النحو المطلوب في رسالة من رئيس مجلس الأمن في عام ٢٠٠٧ بخصوص عناصر الشرطة التي رفضت قوة الشرطة الدولية السابقة التابعة للأمم المتحدة منحها شهادات الإجازة. وسوف أوصل القيام بالمتابعة بخصوص هذا التطور والإبلاغ عما إذا كانت البوسنة والهرسك ممثلة إجمالاً للأمر التوجيهي الصادر عن مجلس الأمن. وهناك حكم آخر يتيح الإمكانية لعناصر الشرطة السابقة التي تدخل مجال السياسة لأن تعود إلى الخدمة في الشرطة لاحقاً، وهو ما يمثل تأثيراً سياسياً مباشراً غير لائق.

٦٨ - وفي ٢٩ آذار/مارس، أقالت حكومة كانتون سراييفو مفوض شرطتها استناداً إلى التقييم السليبي للمفوض الذي أجراه المجلس المستقل لكانتون سراييفو.

٦٩ - ولم يجرز كانتون الهرسك - نريتفا أي تقدم في تعيين مفوض شرطة جديد. وانتهت ولاية مفوض الشرطة السابق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وليس للكانتون مجلس مستقل يؤدي مهامه منذ آذار/مارس ٢٠١٧.

٧٠ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، عين كانتون بودرينيه البوسني مفوض شرطة جديد. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد تأخير كبير، عينت حكومة كانتون أونا - سانا مفوضاً للشرطة. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عينت جمعية مقاطعة برتشكو رئيساً لشرطة مقاطعة برتشكو. وفي ٧ شباط/فبراير، عينت حكومة الاتحاد نائب مدير الشرطة الاتحادية. وفي ٢٢ شباط/فبراير، قبلت

حكومة الاتحاد استقالة مدير الشرطة الاتحادية، بينما قرر المجلس المستقل الاتحادي مقابلات لاختيار بديل له في ١٥ نيسان/أبريل.

٧١ - وفي ٢٧ آذار/مارس، اعتمدت جمعية كانتون توزلا ميزانية تشمل ميزانية منفصلة للشرطة، لكن في اليوم نفسه، اعتمدت جمعية كانتون زينيتسا - دوبوي ميزانية لا تشمل ميزانية منفصلة للشرطة، على الرغم من أنها ملزمة قانوناً بالقيام بذلك.

٧٢ - وينخرط مكنتي حالياً في الجهود الرامية إلى تحسين التشريعات المتعلقة بالشرطة في مقاطعة برتشكو، التي من شأنها أن تعزز عملية لاختيار مديري الشرطة على أساس الجدارة، الأمر الذي يمكن في نهاية المطاف أن يكرر في دوائر اختصاص أخرى في البوسنة والهرسك.

سابعاً - الاقتصاد

٧٣ - أشارت تقديرات مديرية التخطيط الاقتصادي التابعة لمجلس وزراء البوسنة والهرسك إلى أن معدل النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٨ بلغ ٣ في المائة، وهو نفس المعدل المسجل في عام ٢٠١٧، وكذلك في بلدان أخرى في غرب البلقان. ومقارنةً بعام ٢٠١٧، ارتفع حجم الصادرات والواردات والإنتاج الصناعي في عام ٢٠١٨ بنسب ٧,٦ في المائة و ٦ في المائة و ١,٦ في المائة، على التوالي. وبلغت نسبة التضخم ١,٤ في المائة. ويقدر معدل البطالة الإدارية الآن بـ ٣٤,٨ في المائة، فيما يبلغ معدل البطالة الحقيقية، المحسوب على أساس نتائج الدراسة الاستقصائية للقوى العاملة التي أجرتها وكالة الإحصاءات في البوسنة والهرسك، ١٨,٤ في المائة. ومجموع عدد الموظفين المسجلين في تشرين الثاني/نوفمبر أعلى بنسبة ٢,٤ في المائة مقارنة بالعدد المطابق في الشهر نفسه من عام ٢٠١٧.

٧٤ - وكان متوسط صافي المرتبات والمعاشات التقاعدية في البوسنة والهرسك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ أعلى مما كان عليه الحال في الشهر نفسه من عام ٢٠١٧، إذ بلغا ٩٠,٦ من ماركات البوسنة والهرسك (أي بزيادة نسبتها ٥,١ في المائة) و ٣٨٦ ماركاً (أي بزيادة نسبتها ٦,٣ في المائة). وبلغ الحد الأدنى للمعاش التقاعدي ١٨٧,٨ ماركاً في جمهورية صربسكا و ٣٤٨,١ ماركاً في الاتحاد.

٧٥ - وفي آذار/مارس، أكدت مؤسسة ستاندرد آند بورز لخدمات تصنيف الجدارة الائتمانية تقييم الجدارة الائتمانية للبوسنة والهرسك بـ "باء"، وغيرت آفاق تقدير الجدارة الائتمانية من درجة "مستقر" إلى درجة "إيجابي". وتشير تقييمات القطاع المصرفي إلى استقراره وتوافر السيولة فيه بشكل عام. واستناداً إلى بيانات المصرف المركزي للبوسنة والهرسك، سجلت المصارف التجارية أرباحاً قياسية بلغت ٣٦٧,١ مليون مارك في عام ٢٠١٨، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٨,٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧. بيد أن الاستثمارات المباشرة الأجنبية في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٨ لم تزد سوى بنسبة ٠,١ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٧.

٧٦ - وتشير النتائج التي توصلت إليها المنظمات غير الربحية الدولية إلى أن ما يقرب من نصف سكان البلد عرضة للفقر. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٦٠٠.٠٠٠ شخص يعيشون بثلاثة إلى خمسة ماركات في اليوم، ويتلقى حوالي ١٢٨.٠٠٠ طفل المساعدة الاجتماعية كما أن ١٠٠.٠٠٠ طفل يعانون من الضعف بسبب حالة أسرهم، منهم ٤٠.٠٠٠ طفل يعيشون في ظروف دون مستويات المعيشة الدنيا.

٧٧ - ومن الملفت للنظر أنه على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها العديد من الأسر، يذكر العديد من الأشخاص الذين هاجروا من البوسنة والهرسك خلال السنوات القليلة الماضية البيئة السياسية والاجتماعية العامة كسبب لمغادرتهم. ويقدر الاتحاد من أجل العودة والاندماج المستدامين في البوسنة والهرسك أنه هاجر من البوسنة والهرسك أكثر من ١٧٣ ٠١١ شخصاً - أو ٩٣٢ ٤٨ أسرة - خلال السنوات الخمس الأخيرة.

المسائل المالية

٧٨ - تم الحفاظ على الاستقرار المالي، ويرجع ذلك أساساً إلى استمرار نمو إيرادات الضرائب غير المباشرة باعتبارها مصدر الإيرادات الرئيسي بالنسبة لجميع مستويات الحكومة. ففي عام ٢٠١٨، بلغ مجموع إيرادات الضرائب غير المباشرة ٧,٥٩ بلايين مارك، وهو أعلى رقم سجل منذ إنشاء هيئة الضرائب غير المباشرة للبوسنة والهرسك. ومع ذلك، فنظام الضرائب غير المباشرة يواجه تحديات ومحاولات ترمي إلى إضعاف هيكله المؤسسي، بما في ذلك في الآونة الأخيرة تلك التحديات والمحاولات المشار إليها أعلاه (الفقرات ٢٠ إلى ٢٣).

٧٩ - وباستثناء جمهورية صربسكا، أخرجت الانتخابات العامة التي أجريت في عام ٢٠١٨ اعتماد ميزانيات عام ٢٠١٩. وظلت المؤسسات على مستوى الدولة تحصل على تمويل مؤقت منذ ١ كانون الثاني/يناير. ولكن لم تكن للتمويل قيود زمنية، وبالتالي لا يشكل خطراً على استمرار عمل المؤسسات، فهو يحد من نطاق عملياتها.

٨٠ - وفي كانون الثاني/يناير، اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك مشروع ميزانية مؤسسات البوسنة والهرسك والتزاماتها الدولية لعام ٢٠١٩ البالغة ١,٧٩١ بليون مارك. ومن هذا المبلغ، يبلغ التمويل المقترح لمؤسسات الدولة ٩٦٦ مليون مارك. وعلى الرغم من أن ذلك يمثل زيادة بمبلغ ١٦ مليون مارك أو بنسبة ٢ في المائة من المبلغ الذي ما برحت مؤسسات الدولة تتلقاه منذ عام ٢٠١٢ (انظر أعلاه)، فإن حصة الدولة من إيرادات الضرائب غير المباشرة، التي تشكل حوالي ٨٠ في المائة من تمويلها، لا تزال في نفس المستوى. ولا يزال مشروع الميزانية معروضاً على هيئة رئاسة البوسنة والهرسك باعتبارها المقدم الرسمي للميزانية إلى الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك.

٨١ - واعتمد مجلس نواب ومجلس شعوب الاتحاد اللذان شكلا حديثاً ميزانية الاتحاد لعام ٢٠١٩ في ٩ كانون الثاني/يناير و ٢٠ شباط/فبراير، على التوالي، وتبلغ ٢,٦٥ بليون مارك، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ١١ في المائة مقارنة بميزانية عام ٢٠١٨، مع عجز يبلغ ٦٣٠ مليون مارك (أي زيادة بنسبة ٣ في المائة). وانخفضت خدمة الديون بنسبة ١٣ في المائة، ومن المقرر أن تصل إلى ٩٦٩,٩ مليون مارك. ومرد التحديات الرئيسية لاستقرار الميزانية في الاتحاد في عام ٢٠١٩ إلى طلبات متجددة من المحاربين القدماء بوضع تشريع جديد لزيادة شفافية وكفاءة إنفاق الميزانية المتعلقة بالمحاربين القدماء وتنظيم استحقاقاتهم. والآثار المالية للمقترحات حتى الآن لا يمكن تقييمها. ولا تزال التشريعات تنتظر موافقة البرلمان.

٨٢ - واعتمد البرلمان الاتحادي أيضاً تعديلات على قانون ميزانيات الاتحاد، كانت بمثابة الأساس القانوني لإعلان عمدة موستار في ٧ آذار/مارس عن ميزانية مدينة موستار لعام ٢٠١٩ البالغة حوالي ٥٧ مليون مارك، بموافقة رئيس قسم الشؤون المالية في موستار. واعتمدت جميع الكانتونات في الاتحاد أيضاً ميزانيات عام ٢٠١٩.

٨٣ - واعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا ميزانية عام ٢٠١٩ وقرارات عام ٢٠١٩ بشأن خطتي الاقتراض القصير الأجل والطويلة الأجل وبرنامج الإصلاح الاقتصادي للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ في كانون الأول/ديسمبر. ويبلغ مجموع الميزانية المعتمدة ٣,٢٥٦ بلايين مارك، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٢,٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٨. ومن المقرر أن تصل الإيرادات المحلية إلى ٢,٦ بليون مارك وأن يصل الاقتراض إلى ٥٩٢ مليون مارك. وتشمل النفقات الرئيسية المعاشات التقاعدية البالغة ١,١ بليون مارك ومرتببات موظفي الخدمة المدنية البالغة ٧٥٦ مليون مارك.

٨٤ - وتوخت حكومة جمهورية صربسكا في خطتها للاقتراض لعام ٢٠١٩ مبلغ ٣٧١ مليون مارك من الاقتراض الطويل الأجل من خلال القروض والسندات، ومن الاقتراض القصير الأجل من خلال أذون الخزانة ما يصل إلى ٨ في المائة من الإيرادات العامة العادية في السنة المالية السابقة. وبسبب أزمة السيولة في الميزانية، اقترضت حكومة جمهورية صربسكا ٣٠ مليون مارك في كانون الأول/ديسمبر و ٦٠ مليون مارك في كانون الثاني/يناير من حساب الضمان الذي ولدته خصخصة شركة اتصالات صربسكا (Telekom Srpska) وصناعة النفط بجمهورية صربسكا، وينبغي ردهما بحلول نهاية عام ٢٠١٩. ووفقاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي وضعتته حكومة جمهورية صربسكا للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، تعزى التحديات الاقتصادية الرئيسية إلى الخسائر، والشركات العامة التي لها ملاك وظيفي يفوق احتياجاتها، وزيادة الاقتراض، واستدامة القطاع الصحي. ويعاني اقتصاد جمهورية صربسكا أيضاً من الارتفاع المزمع لمعدل البطالة، ولا سيما البطالة في صفوف الشباب.

٨٥ - ووفقاً للمعلومات التي أفرها مجلس وزراء البوسنة والهرسك في ٢٨ آذار/مارس، بلغ مجموع الدين العام للبوسنة والهرسك في نهاية عام ٢٠١٨ ما قدره ١١,١ بليون مارك، يشكل الدين الخارجي نسبة ٧٣,٨ في المائة منه فيما تبلغ نسبة الدين الداخلي ٢٦,٢ في المائة. وتبلغ حصة الاتحاد من الدين العام الإجمالي ٥٢,١ في المائة فيما تصل حصة جمهورية صربسكا إلى ٤٦,٧ في المائة. ومقارنة بعام ٢٠١٧، زاد الدين العام الإجمالي في نهاية عام ٢٠١٨ في المتوسط بمبلغ ١١١ مليون مارك أو بنسبة ١ في المائة، وزاد الدين الخارجي منه بنسبة ٤,٥ في المائة فيما انخفض الدين الداخلي بنسبة ٧,٦ في المائة. وفي عام ٢٠١٨، بلغت النسبة التي يمثلها الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي للبوسنة والهرسك ٣٢,٩ في المائة.

الالتزامات الدولية

٨٦ - ما فتئت البوسنة والهرسك تنتهك التزاماتها بموجب معاهدة جماعة الطاقة منذ عام ٢٠١٥، عندما قامت جماعة الطاقة أول مرة بفرض عقوبات ضدها بسبب عدم الامتثال في قطاع الغاز الطبيعي. ويعزى عدم الامتثال لمنازعات الكيان الطويلة الأمد بشأن تنظيم بعض جوانب قطاع الغاز على مستوى الدولة، وما يترتب على ذلك من عدم اعتماد تشريعات على مستوى الدولة لهذا الغرض. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن المجلس الوزاري لجماعة الطاقة مرة أخرى تدابير ضد البوسنة والهرسك إذا لم تف بالالتزامات في الأشهر الستة المقبلة.

٨٧ - وحرمت التخفيضات المالية الانفرادية التي فرضتها جمهورية صربسكا على الشركة العامة للسكك الحديدية في البوسنة والهرسك في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ الشركة من أموال تعادل اشتراكاً سنوياً في الميزانية لجمهورية صربسكا. ومع ذلك، امتثلت جمهورية صربسكا بشكل تام لالتزاماتها المالية في عام ٢٠١٨. ويظل استنتاج حكومة جمهورية صربسكا الصادر في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٧، الذي طلبت

فيه من وزارة النقل والاتصالات التابعة لحكومة جمهورية صربسكا بدء عملية استعراض الاتفاق بين الاتحاد وجمهورية صربسكا بخصوص إنشاء شركة عامة مشتركة للسكك الحديدية كجزء من شركة النقل، ساري المفعول ولا يزال يشكل تهديداً للشركة الوحيدة المنشأة (في عام ١٩٩٨) بموجب المرفق ٩ للاتفاق الإطاري العام للسلام.

ثامنا - عودة اللاجئين والنازحين

٨٨ - يظل إعمال حق اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم التي غادروها بسبب الحرب يشكل شرطاً أساسياً لن يكتمل من دونه تنفيذ المرفق ٧ للاتفاق الإطاري العام للسلام، الذي يلزم السلطات على كل المستويات بأن "تحمي في الأراضي التابعة لها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملائمة للعودة الطوعية للاجئين والنازحين وإعادة إدماجهم في جو من الوئام، دون محاباة لأي جماعة دون غيرها".

٨٩ - وقوضت الأحداث الأخيرة ثقة العائدين إلى المناطق التي تمثل فيها جماعتهم الإثنية أقلية عديدة. وفي ١٠ آذار/مارس، عقدت حركة التشيتنيك القومية المتطرفة الصربية رافنا غورا (المؤيدون القوميون الصرب لزعيم التشيتنيك أثناء الحرب العالمية الثانية، دراجا ميهالوفيتش) اجتماعها السنوي في منطقة فيزيغراد، وكان معظم أعضائها يرتدون أزياء رسمية سوداء وشارات مماثلة للأزياء الرسمية التي كانت ترتديها القوات شبه العسكرية الصربية في التسعينات من القرن الماضي. وينظر مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك في إمكانية توجيه تهم جنائية ضد بعض المشاركين تتعلق بالتحريض على الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية أو الشقاق أو العداوة.

٩٠ - وفي آذار/مارس أيضاً، أبلغ إمام مسلم في بلدة نوفي غراد عن تلقي رسائل تهديد على حساب مسجده في وسائل التواصل الاجتماعي. وفي برييدور، تم تخريب مسجد، وفي حادث منفصل، هاجم مقيم صربي جاره من البوشناق المسلمين، وأفادت التقارير بأن السبب هو عرضه لعلم دولة البوسنة والهرسك. وفي فلاسينيتسا، وجد أحد العائدين عدة أجهزة متفجرة في ممتلكاته. وقامت الشرطة في برييدور بالقبض على مشتبه فيهم في كلا الحادثين.

٩١ - ويظلّ التعليم يشكل مسألة خلافية في عدد من مجتمعات العائدين. ولا تزال سلطات جمهورية صربسكا ترفض الاعتراف للتلاميذ البوشناق العائدين بحقهم في الإشارة إلى لغتهم على أنها "اللغة البوسنية"، وذلك على الرغم من قرار للمحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك لعام ٢٠١٦ يكفل لهم هذا الحق، حيث اختارت السلطات بدلا من ذلك التطبيق الانتقائي لحكم من أحكام دستور الكيان يعطي هذه اللغة تسمية "لغة شعب البوشناق" في حين يشير إلى لغتي الشعبين المؤسسين الآخرين بعبارتي "اللغة الصربية" و "اللغة الكرواتية".

٩٢ - ويواصل الآباء الصرب العائدون في بعض أنحاء الاتحاد السعي إلى إدخال اللغة الصربية في تعليم أطفالها، ولكن دون جدوى.

تاسعا - التطورات المستجدة في مجال الإعلام

٩٣ - تظل البيئة التي يعمل فيها الإعلاميون في البوسنة والهرسك بالغة الصعوبة. فوفقاً لما ذكرته رابطة صحفيي البوسنة والهرسك وما جاء في المعلومات المتعلقة بخطها للاتصال من أجل الحصول على المساعدة في مجال حرية الإعلام، شهدت الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٩ وقوع ٣٥ حالة مبلغ عنها لانتهاك حقوق الصحفيين، بما في ذلك خمس حالات تهديد بالقتل. وفي شباط/فبراير، بدأت محاكمة أفراد متهمين بمحاولة قتل صحفي القناة التلفزيونية BN فلاديمير كوفاتشيفيتش، الذي تعرض لهجوم وحشي في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٨. وأدى الهجوم المزعوم لمسؤول بلدي من حزب العمل الديمقراطي في آذار/مارس ضد مصور صحفي يعمل لصالح المجلة الإخبارية الإلكترونية Žurnal إلى تقديم شكوى جنائية. وقد جاهر الإعلاميون في جمهورية صربسكا بمخاوفهم من التغييرات المعلنة المدخلة على قانون جمهورية صربسكا المتعلق بالنظام العام، فأعربوا عن القلق من أن أحكام القانون الجديد قد تؤثر على حرية التعبير والتجمع.

٩٤ - ولا يزال لم يُحرز أي تقدم على صعيد تشغيل هيئة الإذاعة العامة في البوسنة والهرسك، وما زالت استقلاليتها مقوّضة بسبب مشاكل في تمويله وإدارته، إلى جانب العزوف عن تنفيذ المتطلبات القانونية لدمج الهيئة. وتنعكس هذه المشاكل في تأخير في رقمنة إشارات البث منذ عام ٢٠١٥ وأوجه عدم اتساق في طريقة تحصيل ضرائب الإذاعة والتلفزيون.

عاشرا - القوة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي

٩٥ - تقوم البعثة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، في ظل استمرار ولايتها التنفيذية، بدور حيوي في دعم الجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك للحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة. وإني في هذا السياق لا زلت أشعر بالقلق إزاء الحجم غير المتناسب لمشتريات الأسلحة ذات الماسورة الطويلة من قبل بعض وكالات إنفاذ القانون.

٩٦ - ومن هذا المنطلق، أعتقد أن رصد مخزونات الأسلحة والذخيرة التي تحتفظ بها القوات المسلحة وأجهزة الشرطة في البوسنة والهرسك يعدّ تدبيراً مناسباً لضمان تحسين الإلمام بالحالة السائدة وتعزيز بناء الثقة عبر مختلف مكونات قطاع إنفاذ القانون المتسم بدرجة عالية من التجزؤ.

حادي عشر - مستقبل مكتب الممثل السامي

٩٧ - اجتمع المديرين السياسيين للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام في سراييفو يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك، وشددوا مرة أخرى على التزامهم القاطع بسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، ودعمهم الكامل لي بصفتي الممثل السامي في ضمان احترام الاتفاق والاضطلاع بولايتي بموجب المرفق ١٠ والقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وشدد المديرين السياسيين على ضرورة إنجاز خطة العمل ٢+٥، التي تظلّ ضرورية من أجل إغلاق مكتب الممثل السامي. وسيعقد المجلس التوجيهي اجتماعه المقبل في سراييفو في حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٩٨ - وترشيد العمليات مسؤوليةً تتقاسمها جميعاً ونتائج جهود مكنتي على مر السنين واضحة في هذا الشأن. فمنذ بدء ولايتي في عام ٢٠٠٩، تقلّصت ميزانية مكتب الممثل السامي بنسبة ٥٣ في المائة وانخفض عدد الموظفين العاملين معي بما يزيد عن ٥٨ في المائة. ويجب أن تكون الموارد مناسبة للولاية المراد إنجازها، وبما أنه لا يزال هناك عمل ينتظرنا، فإن القيام بتخفيضات إضافية في الموارد سيخرجنا من نطاق الترشيح. وبدون المستوى المناسب من الموارد، تكون القدرة على الاضطلاع بمسؤولياتي التي كُلفت بها وتنفيذ اتفاق دايتون للسلام والوفاء بشروط الإغلاق مقيدة.

ثاني عشر - الجدول الزمني لتقديم التقارير

٩٩ - عملاً بالممارسة المتبعة في تقديم تقارير دورية تحال إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على النحو المطلوب في قرار المجلس ١٠٣١ (١٩٩٥)، أقدم بهذه الوثيقة تقريرتي الدوري الحادي والعشرين كمثل سابق. وسيكون من دواعي سروري أن أقدم معلومات إضافية في أي وقت بناء على طلب الأمين العام للأمم المتحدة أو أي عضو من أعضاء مجلس الأمن. ومن المقرر أن أقدم تقريرتي الدوري المقبل إلى الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.